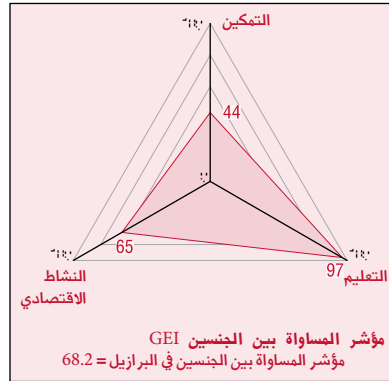
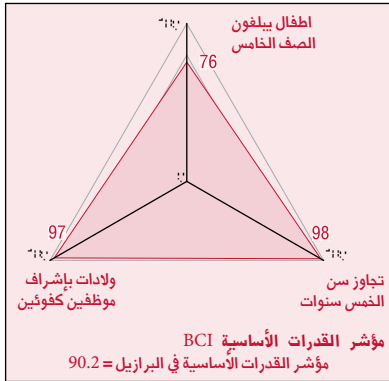


■ البرازيل

السباحة عبر تسونامي؟

دفعت البرازيل ثمن "اندماجها" في الاقتصاد العالمي. لقد انسحب المستثمرون والمضاربون الأجانب، وانهارت ضمانات أسواق، وندهورت العملة بشدة. وقد جاءت استجابة الحكومة مرتبكة بعض الشيء، مع انخفاض في الإنفاقات وبطئها عما هو مطلوب. وربما مازالت البرازيل قادرة على الخروج من الأزمة، إذا ارتقت الحكومة إلى مستوى التحدي. في الوقت نفسه، فإن الاقتصاد العالمي لديه فرصة فريدة لتشجيع استراتيجيات نمو مستدامة بيئياً، وقواعد جديدة لتشغيل النظم المالية من أجل التنمية، وإعادة توزيع الدخل والثروة.



فرناندو كارديم دي كارفيو⁽¹⁾
المرصد الاجتماعي في البرازيل

رأى كثير من المراقبين أن المستوى المنخفض نسبياً لعدوى الاقتصاديات الناشئة من الصدمة المالية، التي بدأت في الولايات المتحدة العام 2007، علامة على أن هذه البلدان يمكنها أن "تفصل" مصيرها عن تلك البلدان المتقدمة. فقد كان من المتوقع للبرازيل أن تكون من بين البلدان المحظوظة أي تلك البلدان التي يمكنها أن تتجنب ابتلاعها بموجات صدمة الأزمة المالية، محافظة على درجة ما من الرخاء والتحكم في البطالة؛ بتوجيه الأنشطة الإنتاجية إلى أسواق محلية.

وقد بدت هذه الرؤية مبرأة بفعل النمو الكبير للاقتصاد البرازيلي في الأرباع الثلاثة الأولى من العام 2008. لم يكن النمو بالطبع "بالمعدل الصيني"، ولكنه نما نمواً سريعاً بما يكفي لتوسيع العمالة فحسب، ولنقل عدد متزايد من قوة العمل، من الأعمال غير الرسمية إلى قطاع رسمي أكثر أماناً وأفضل أجراً. وقد شهد الاستهلاك الأسري نمواً عاماً، دعمته الزيادة في الأجور الفعلية (خصوصاً الحد الأدنى للأجور) والبطالة، وأيضاً السياسات الاجتماعية التي رفعت القوة الشرائية للفئات الأقل دخلاً.

لقد شنت الحكومة الفيدرالية مع الرئيس

استجابة على مضي من الحكومة للنسخة البرازيلية من الأزمة الدولية جذور خاصة. فلم يكن النظام المصرفي المحلي معرضاً لنوع استثمارات المضاربة التي دمرت النظم المالية في الولايات المتحدة وأوروبا وأجزاء من آسيا. ونتيجة لمعدلات الفائدة المرتفعة التي تم سدادها على الدين العام المحلي، فإن البنوك العاملة في البرازيل فضلت الاستثمار في تلك التأمينات، بدلا من أن تجرب حظها مع "الابتكارات المالية" التي نشأت في الولايات المتحدة. ومع ذلك، لم تستطع البلاد أن تتجنب تبعات "اندماجها" في الاقتصاد العالمي.

في السنوات الأخيرة، تلقى الاقتصاد البرازيلي قدراً كبيراً من رأس المال الأجنبي، سواء في شكل استثمارات مباشرة، أو في صورة أوراق مالية ومراهنات. فقد اشتعلت بورصة ساو باولو، ووقع عبء كبير من ضمانات الديون على عاتق السوق. وعندما اندلعت الأزمة في الولايات المتحدة وبعدها في أوروبا الغربية، رحل كثير من هؤلاء

"لولا" حملة عامة قوية، للمحافظة على أخلاق العمل والمستهلك، بحيث يظل الطلب مرتفعاً. وهو ما حفز المؤسسات على الاستثمار في الإنتاج وتوسيع الاستثمار. وقد دأب الرئيس على تذكير الجماهير بأن خطة تسريع النمو التي وضعها، ينبغي أن تعمل كرافعة للمحافظة على الطلب، بحيث ينبغي على المستهلك ألا يخشى البطالة، حتى لا تعرقل قدرات المؤسسات.

وقد بدت الاستراتيجية ناجحة إلى أن تعرض المسار الفاصل لقطع مفاجئ في الربع الأخير من العام 2008، عندما هبط إجمالي الناتج القومي بنسبة 3.6% مقارنة بالربع السابق من العام نفسه. تقلصت جميع قطاعات الاقتصاد البرازيلي فعلياً، ولكن القطاع الإنتاجي تلقى الضربة الأقسى، هابطاً بنسبة 7%. كما هبطت الاستثمارات، التي كانت قد شهدت نمواً بمعدلات صحية، بنسبة 10% تقريباً. ولم يتحمل المستهلكون والمستثمرون مستوى إنفاقهم السابق، ومن ثم فإن الاقتصاد تقلص كلياً بدرجة دالة.

(1) أستاذ الاقتصاد في جامعة ريو دي جانيرو الفيدرالية، مستشار في المعهد البرازيلي للتحليل الاجتماعي والاقتصادي (Ibase).

المستثمرين بأموالهم. لتغطية خسارتهم في أوطانهم. ونتيجة لذلك، لم تسقط الضمانات البرازيلية المحلية، بل إن العملة الوطنية، الفعلية، أخذت منحدرًا سريعًا نحو الهبوط. لم تكن النتائج كارثية كما كان الحال في الأزمات الماضية، وذلك يرجع في جزء كبير منه، إلى أن الإعصار لم يفض إلى صراع رأسمال المطييين. فالمضاربون الماليون المحليون في حقيقة الأمر لم يكن لديهم سبب للفرار؛ نظرًا لأن الحكومة كانت مستمرة في تسديد أعلى معدلات للفائدة في العالم. إلى جانب ذلك، لم يكن هناك مكان آمن يتجهون إليه. أضف إلى ذلك أن البرازيل تحتفظ بقدر كبير نسبيًا من الاحتياطي العالمي. فبينما لم يكن لدى المستثمرين الأجانب عمومًا سوى خيارات ضئيلة عدا الرحيل، فإن أقرانهم البرازيليين فضلوا البقاء. والنتيجة لم تصبح مشكلات ميزان المدفوعات فادحة، ولم تسبب ما سببته في الأزمات الحديثة من شلل.

ولكن الاضطرابات في أسواق التأمين المحلية، والتدهور الحاد، في الواقع كان كافيًا لدفع البنوك المحلية إلى حجب الاعتمادات عن المؤسسات والمستهلكين، بالرغم من بعض المحاولات المتحفظة من قبل البنك المركزي لمدتها بسيولة إضافية. وقد خلقت أزمة الاعتمادات صعوبات مباشرة في قطاعات مثل السلع المعمرة، وخصوصًا السيارات، والتي اعتمد الطلب عليها بصورة كبيرة على توافر الاعتمادات. وقد تم تبني التشغيل الجماعي وغيره من الحيل؛ لتقليل إنتاج صناعة السيارات بشكل مؤقت. كما أن التهديد المزدوج المتمثل في تعطل القدرة والبطالة، قد كسر روح المستهلكين والمؤسسات. وفي مواجهة تعطل القدرة علقّت المؤسسات خطط استثمارها؛ معقمةً بذلك أثر الهبوط الأولي في الطلب. وفي النهاية، لم يكن هناك سوى الحكومة وحدها التي كانت توسع إنفاقها في الربع الأخير من عام 2008.

على عكس ما جرى في العام السابق، بدأ العام 2009 بتوقعات أكثر استسلامًا. فقد بينت استطلاعات الرأي أن الخوف من البطالة قد صعد ليعتلي قمة القضية الأكثر أهمية للناس، أكثر من العنف الحضري والأمن العام. وعلى نحو خاص، وكسبب آخر جدير

بالاهتمام، أصبح من الواضح أنه بالرغم من الخطاب العدائي الذي تبناه الرئيس لولا منذ بداية 2008، إلا أن سياسات مواجهة التقلبات الاقتصادية الدورية، أصبحت أقل قوة وفاعلية مما ينبغي. ومن المعروف جيدًا أن الرئيس لولا، عندما تم تنصيبه عمل على طمأنة الأسواق المالية بالمحافظة على البنك المركزي مستقلاً فعليًا، تحكمه في الغالب وظائف في المؤسسات المالية الخاصة. ولا ينبغي أن يندش أحد من أن السياسة المالية قد أدبرت وبصورة جيدة، أثناء الأزمة، على يد سلطات مالية كانت على يمين أي موظف مصري مركزي في العالم. إلى درجة أنه حتى البنوك الخاصة بدت متضررة من عجزها عن عرض أي إسهام بناءً من أجل الشفاء الاقتصادي.

الشيء الأكثر مفاجأة قد يكون تحفظ السياسات الحكومية في الإنفاق. فيبدو أن دعاوى الرئيس من أجل تحرك جريء، قد وصلت خطأ إلى مسامع بعض وزرائه. فقد أصرت الحكومة على خطة تسريع النمو، التي كانت قد وضعتها في الأوقات الطبيعية، وتعد غير كافية لمكافحة الركود الذي قد يطول، ويتعمق أكثر مما بدا عليه الأمر في البداية. ولكن، حتى خطة تسريع النمو تلك نُفذت بطريقة متحفظة ومتذبذبة. وتاجلت خطط الإنفاق بفعل عقبات بيروقراطية، مسفرًا ذلك عن بطء وانخفاض الإنفاق العام عما هو مطلوب. وكان السلوك المتردد من السلطات القيادية، في الفريق الاقتصادي للحكومة، يعكس درجة مقلقة من نقص فهمه الضرر المحتمل الذي يمكن لأزمة كهذه أن تسببها لبلد نام مثل البرازيل.

وعلى الرغم من استمرار الاقتصاد البرازيلي في الانحدار خلال الربع الأول من 2009، فقد تم تنفيذ سياسات إجبارية، ظلت بعيدة عما هو ضروري للتعامل مع الدفوعات التقلصية الواردة من الخارج. وقد زادت البنوك العامة من تقديم الاعتمادات، بفائدة منخفضة. وقد أعان تحويل الدخل إلى الأسر الفقيرة من برنامج المنح الأسرية، على استمرار الاستهلاك في الفئات الأقل دخلًا. وقد أدى التحسن الكلي في التوقعات، بعد ما بدا وكأنه مبالغ في التحرك في الربع الأخير في العام 2008، إلى استعادة مؤقتة، وعلى استحياء حتى اللحظة. وكل الأشياء المأخوذة

في الاعتبار، وكل المؤشرات، تشير إلى الاتجاه نفسه: شفاء ضئيل، يعد في حد ذاته، في السياق الدولي، مجرد استراحة.

في لحظة كهذه، فإن أكبر المخاطر التي قد يتعرض لها بلد ما، هو الخلط بين العجز عن التصرف، والاحتباس والتدبير المالي. فالحكومات التي تخشى زيادة الإنفاق، يمكنها تسليم أنفسها لمراقبة هبوط الطلب الخاص. ومن ثم هبوط الإنتاج والعمالة أيضًا. وفي وضع كهذا، تهبط عوائد الضرائب ويرتفع الإنفاق على التأمين الاجتماعي. ويزداد وقتئذ العجز المالي. وذلك تحديدًا لأن الحكومات لم تكن من الجرأة بما يكفي للتصرف ضد تقلص الاقتصاد. والمفارقة هنا أن ادعاء الظهور بمظهر رباطة الجأش، يضع البلد في موقف أسوأ ماليًا، مقارنة بما كان ينبغي إذا تصرفت الحكومة بحسم في دعم الطلب، وزيادة الدخل، وعوائد الضرائب. وبالمصادفة، فإن هذا بالضبط ما يسعى الرئيس أوباما إلى تحقيقه في الولايات المتحدة. وهو أيضًا ما دافع عنه المدير العام لصندوق النقد الدولي "دومينيك شتراوس خان" مرارًا وتكرارًا منذ العام 2007⁽²⁾.

فرصة لبدء صفحة جديدة مع الاقتصاد العالمي

تمثل الأزمة المالية الدولية الراهنة الاضطراب الأكثر خطورة الذي يواجهه الاقتصاد العالمي، منذ الانهيار الكبير في ثلاثينيات القرن العشرين. حتى إن مدتها تبرز طبيعتها الخطرة: فالأزمة تتقدم عبر عامها الثالث، ولا يوجد حتى الآن أي بصيص لنهاية النفق المظلم، ولا أي علامة على التعافي. والأكثر احتمالًا على المدى القصير أن الوضع سيصبح أكثر خطورة، مع زيادة البطالة والتقطع الاجتماعي الذي تسببه الأزمة في كل أنحاء العالم. وما زال لدى البرازيل فرصة لتقليل هذه المخاطر، إذا ارتقت الحكومة إلى مستوى التحدي.

على الرغم من ذلك، يجب ملاحظة أن الأزمات من النوع الراهن، دائمًا ما تغير وبعمق بشكل

(2) هذا على الرغم من أن الصندوق نفسه قد قاوم تبني هذه الرؤية، كما تبين من خلال الشروط المفروضة على بلدان وسط أوروبا التي تم إنقاذها من قبل صندوق النقد الدولي.

تهديد الأمن الغذائي

فرانيسكو مينيزيس⁽¹⁾ Francisco Menezes

كان لبرنامج "البرازيل صفر من الجوع"، وتقوية عدد من السياسات العامة هناك، أن يجعل من البرازيل رائدة عالمياً في مكافحة الجوع. ولكن الأزمات الغذائية والمالية، كان لها تأثيرات دالة على الأمن الغذائي للبرازيل.

ففي النصف الثاني من العام 2007، بدأت أسعار الغذاء في الارتفاع، على عكس التيار الذي ساد الأعوام السابقة؛ مهدداً المكتسبات التي تحققت، بالخطر. وقد كانت الفئات الأكثر ضعفاً وهشاشة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، هي التي أصابتها الضربة الأقسى من ارتفاعات الأسعار، حيث فاقت أسعارها ميزانياتهم بكثير. ومن وازع الاهتمام بهذه القضية زادت الحكومة المنافع التي توزعها بنسبة 8%، من خلال برنامج "الحد الأدنى المكفول من الدخل" Bolsa Família⁽²⁾. وقد ضمت الحكومة أيضاً عدداً كبيراً من الأسر إلى هذا البرنامج، واتخذت تدابير لتعزيز الإنتاج الغذائي، من خلال حوافز و ضمانات للمنتجين الريفيين.

وفي النصف الثاني من العام 2008، هبطت أسعار الغذاء متأثرة بتيار السلع في الأسواق العالمية. ولكن، التمهيدات الجديدة للأمن الغذائي، نتجت من انخفاض الدخل وسط الفئات الفقيرة من الناس، فضلاً عن زيادة معدلات البطالة، والانخفاض المحتمل في الأجور الفعلية. ومن الضروري إذن متابعة الأحداث عن كثب خلال العام 2009. وفي هذا السياق، تعد موازنة الأمن الغذائي، بلا شك، مؤشراً نسبياً على الاتجاه المتبع، وذلك في ضوء الأموال المرصودة لهذا العام 2009، والموازنة المقترحة للعام 2010.

(1) متخصص في الأمن الغذائي ومدير مشترك لـ "المعهد البرازيلي للتخطيط الاجتماعي والاقتصادي".

(2) <www.ibase.br/modules.php?name=Conteudo&pid=2481> See:

ولكن الواقع أنه لا تستطيع أي مجموعة بمفردها أن توفر الحل الواقعي. فهذه المؤسسات يجب أن تكون ممثلة، وهذا لا يتحقق بانتقاء الأعضاء الجدد بهدف السماح للأندية الموجودة بالمحافظة على طبيعتها الحصرية/الاستيعابية. فالأزمة الحالية تخلق فرصة مهمة لتحقيق الديمقراطية الفعالة للمؤسسات الدولية. ولا يجب إضاعة هذه الفرصة⁽³⁾.

(3) الحقيقة أن هذا بالضبط هو الهدف من مشروع "التحرير المالي والحكم العالمي: دور الكيانات الدولية"، نسقها "فرناندو كارفيو" و"جان كريجيل"، وضعه المعهد البرازيلي للتخطيط الاجتماعي والاقتصادي، برعاية مؤسسة "فورد".
راجع:

Financial Crisis and Democratic
Deficit": www.ibase.br/modules.php?name=Conteudo&pid=1686.